رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٥ / ١١/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٦/١٢/ ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

انعكاسات التلوث البيئي على العلاقات الدولية

Impact of environmental pollution on international relations

م.م. وسام سلمان عزيز

M.M. Wissam Salman Aziz

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

wisamsalmanallami@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة جملة تغيرات هيكلية كانت ترتكز عليها سيرورة العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، وشكلت البيئة من أهم وأخطر القضايا المعاصرة وأكثرها تعقيدا، واخذ يحظى موضوع البيئة والدراسات البيئية باهتمام المتخصصين والرأي العام ، كونها اصبحت لأسباب موضوعية من أكثر القضايا العابرة للحدود الوطنية وأمنها يمثل بعدا مهما للسلام العالمي والأمن القومي وحقوق الإنسان والذي برز بسبب تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة لاسيما مع تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن وخاصة الأمن الإنساني، ولذلك ترتكز اشكالية البحث التي يعالجها على وجود مجموعة من العوامل البشرية والطبيعيةٌ التي ساهمت في تفاقم ظاهرتي التلوث البيئي وانعكست بالتالي على طبيعة العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية: "البيئة"،"العلاقات الدولية"،" التلوث"

Abstract

Since the end of the Cold War, the world has witnessed a series of structural changes on which the process of international relations was based during the twentieth century. The environment was one of the most important, dangerous and complex contemporary issues. The subject of the environment and environmental studies began to receive the attention of specialists and public opinion, as it has become, for objective reasons, one of the most transnational issues, and its security represents an important dimension of world peace, national security and human rights, which emerged due to the development of environmental movements in developed countries, especially with the increasing recognition of the threats imposed by environmental change on security, especially human security. Therefore, the research problem that it addresses is based on the existence of a group of human and natural factors that contributed to the exacerbation of the phenomena of environmental pollution and were consequently reflected in the nature of international relations..

Keywords: "Environment", "International Relations", "Pollution"

المقدمة

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة جملة تغيرات هيكلية كانت ترتكز عليها سيرورة العلاقات الدولية خلال القرن العشرين، وكانت اهم افرازات تلك التحولات توسيع فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة منها الاقتصاد ، الهوية ونوع الجرائم العالمية فضلا عن ظهور العديد من المفاهيم التي ترتبط المجال بالحيوي للإنسان ، مثل البيئة التي لم تكن مشكلاتها محور الاهتمام الاساسي في حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، والتي كانت تركز معظم قضاياها على مسائل الأمن والصراعات بين الدول وسباقات التسلح وحشد القوة العسكرية والحد من انتشار الأسلحة النووية واستغلال الفضاء.

واليوم شكلت البيئة من أهم وأخطر القضايا المعاصرة وأكثرها تعقيدا، واخذ يحظى موضوع البيئة والدراسات البيئية باهتمام المتخصصين والرأي العام ، وكثرت الموضوعات والدراسات التي تناولت قضايا البيئة ومشكلاتها سيما بعد أن أخذت الموارد الطبيعية في النضوب والاستنزاف وباتت التربة والهواء والماء والموارد الغذائية ملوثة بأنواع شتى من المواد الكيميائية والسموم . اذ عدت محل اهتمام الكثير من علماء ومفكري العصر الحديث، وهدفا تسعى إلى تحقيقه سائر الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كونها اصبحت لأسباب موضوعية من أكثر القضايا العابرة للحدود الوطنية وأمنها يمثل بعدا مهما للسلام العالمي والأمن القومي وحقوق الإنسان والذي برز بسبب تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة سيما مع تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن ولاسيما الأمن الإنساني، فأخذت تبذل الجهود وتعقد المؤتمرات والندوات على مستوى العالم لبحث قضايا ومشاكل البيئة ووضع الحلول المناسبة لها، بسبب المشاكل والصعوبات التي تسببها الظروف البيئية والتقلبات الطبيعية ، والتي أخذت تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين كباقي المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث الحالي في مجموعة من الموضوعات وهي :

١. المستوى الخطير الذي وصله التلوث البيئي في العالم وتأثيره على العلاقات الدولية
٢. ضرورة وضع حلول وتدابير للحيلولة دون الوصول الى مستويات مرتفعة من التلوث البيئي بما ينعكس على العلاقات الدولية

فرضية البحث: ان تضافر مجموعة من العوامل البشرية والطبيعيةٌ في تفاقم ظاهرة التلوث البيئي قد خلق علاقة ترابط عكسي بينها وبين طبيعة العلاقات بين الدول فكلما ازداد التعاون والاتفاق على معالجة حالات التلوث كلما اتجهت العلاقات نحو التعاون والتكامل والعكس صحيح.

إشكالية البحث: ترتكز اشكالية البحث على وجود مجموعة من العوامل البشرية والطبيعيةٌ التي ساهمت في تفاقم ظاهرتي التلوث البيئي وانعكست على طبيعة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وبالتالي يمكن حصر المشكلة في بعدين رئيسيين الأول هو التلوث البيئي ، والثاني هو العلاقات بين الدول لذلك فان مشكلة البحث يمكن صياغتها بالتساؤلات التالية:

١. ماهية التلوث؟ وماهو انعكاسه على العلاقات الدولية؟

٢. ما مدى الوعي العالمي لخطورة التلوث البيئي ؟
٣. ماهي الأسباب التي أدت لتفاقم التلوث البيئي وماهي خطورته على العلاقات الدولية،
٤. ماهي الاجراءات الدولية في مجال معالجة التلوث البيئي؟

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للتعريف بموضوع البحث، ولتقديم عرض عام وشامل لكل جوانب موضوع طبيعة تأثير التلوث البيئي على العلاقات الدولية.

هيكلية البحث: تضمن البحث مقدمة واربعة محاور وخاتمة واستنتاجات وكما يلي:

المحور الاول: ماهية التلوث البيئي ومخاطره

التلوث البيئي هو عبارة عن أي تغير في المواصفات الطبيعية لعناصر البيئة الرئيسية على اثر ترسب مركبات كيماوية معقدة يصعب تحليلها في التربة من خلال حركة المياه أو ترسب مواد مشعة اصطناعية تقوم برفع المستوى الإشعاعي للإشعاع الطبيعي بشكل يؤدي إلى اضطراب التوازن الطبيعي في العلاقة بين سلامة الحياة للكائنات الحية ومحيطها البيئي الحيوي وهذه العملية تسمى بالتلوث الكيمياوي أو الإشعاعي(١).

أي تغيير او اضطراب في البيئة الطبيعية لنظام بيئي معين، يمكن أن ينتج إثار ضارة على الإنسان أو الحيوان أو النبات بشكل مباشر أو غير مباشر. ولذلك فأن التلوث هو كل تغير في الصفات الطبيعية للماء أو الهواء أو التربة، بحيث تصبح غير مناسبة للاستعمالات المقصودة منها، وذلك من خلال إضافة المواد غريبة، أو زيادة في كميات بعض المواد الموجودة في هذه الأوساط، وذلك في الظروف الطبيعية(٢).

اذن التلوث البيئي هو إدخال الملوثات إلى النظام البيئي، مما يسبب للبيئة الضرر ويؤدي إلى الاضطراب الواضح في النظام البيئي، وجدير بالقول اَن الملوثات البيئية قد تكون مواد صناعية دخيلة على البيئة وقد تكون مواد طبيعية من البيئة نفسها، ولكنَّها زادت عن حدودها المقبولة وأصبحت سببًا من أسباب التلوث البيئي، وبذلك فإن التلوث هو إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي في شكل كمي مما يخلف آثارا ضارة على نوعية الموارد، وعدم ملائمتها لاستخدامات معينة أو محددة. اذن التلوث البيئي هو تغير في المكونات البيئية سواء كان هذا التغير كيمائي أو فيزيائي، نوعي أو كمي يؤدى إلى حدوث خلل في التوازن البيئي(٣). وقد اخذ التلوث البيئي قسطا كبيرا من الاهتمام على مستوى الحكومات، المنظمات الدولية، المنظمات الإنسانية، الأفراد لما خلفته من آثار مدمرة على مختلف الصعد الاقتصادية والبشرية والبيئية(٤).

ومن حيث المفهوم القانوني للتلوث البيئي فقد عرف فقهاء القانون التلوث البيئي بانه الضرر الحالي او المستقبلي الذي ينال من أي عنصر من عناصر الطبيعة والناجم عن نشاط الانسان الطبيعي والمعنوي او فعل الطبيعة والمتمثل في الاخلال بالتوازن البيئي سواء كان صادرا من داخل البيئة الملوثة ام وارداً عليها(٥).

المحور الثاني: عوامل التلوث البيئي

ترتبط معضلة التلوث البيئي بسوء استخدام واستنزاف الموارد البيئية وبطريقة غير منتظمة اذ تفقد توازنها وتزداد مخاطرها التي تنعكس على النظام البيئي بكل أشكاله(الهواء، والماء، والتربة) بل حتى التعامل مع الموارد البيئية بعدم وعي أو تهاون من قِبل الأفراد أو بعض الجهات يؤدي إلى تلوث كبير في البيئة، مما يؤثر على الإنسان اجتماعياً وصحياً.

ان ظاهرة التلوث البيئي واثارها التي ظهرت في العقود الثلاثة المنصرمة من القرن الماضي ولاسيما بعد مؤتمر ستوكهولم المنعقد عام ١٩٧٢ في السويد حول البيئة البشرية والذي نبه العالم الى المخاطر التي تحيط به معتبرا البشر مكون اساسي من مكونات البيئة، اذ تواجه البشرية مخاطر ومهددات بيئية متنوعة تؤثر على أشكال الحياة في نظامها الحياتي ففي بيئة معينة ملوثة من حيث (هواء أو ماء أو تربة) تهدد جميع الكائنات (الإنسان والحيوان والنبات) وقد أدى التقدم الصناعي السريع، وما رافقه من أبخرة وغازات ونفايات سامة والسعي الحثيث إلى جانب الزحف السكاني وهجرة سكان القرى الى المدن والتصحر وندرة المياه وتلوثها بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الأضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية كما يعبر عن التغيرات الكمية والكيفية في مكونات البيئة الحية وغير الحية، مع عدم قدرة الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها[٦].

وتقسم الملوثات حسب طبيعة تأثيرها الى[٧] :

أ. ملوثات بيولوجية : وهي تلك الناتجة عن الاحياء التي وجدت في مكان او زمان بكم غير مناسب وتسبب اضرار للإنسان والنبات والحيوان كماً او كيفاً ، مثل الفايروسات والبكتريا.

ب. ملوثات كيميائية : وتشمل الغازات المتصاعدة من المصانع والسيارات والمبيدات بانواعها وكذلك الجسيمات الدقيقة التي تنتج من مصانع الاسمنت والكيمياويات السائلة التي تلقى في التربة او الماء وتسبب اضرار بالكائنات الحية.

ج. ملوثات فيزيائية : وتشمل الضوضاء والتلوث الحراري والاشعاعات بانواعها وخاصة الناتجة عن التفاعلات النووية ، فالأشعة المنبعثة تحطم الخلايا الحية لجسم الانسان وتسبب سرطان الدم او سرطان الجلد او سرطان العظام كما تؤثر في الصفات الوراثية .

ويمكن تقسيم درجات التلوث على ثلاثة مستويات هي[٨] :

أ. التلوث المقبول: هو النوع الذي لا يتأثر به توازن النظام الايكولوجي ولا يصاحب على الأغلب أي أخطار واضحة تمس مظاهر الحياة على سطح الأرض، فهي درجة معقولة لا تتعدى كونها ظاهرة بيئية وليست مشكلة والذي يقع في نطاق القدرة البيئية على استيعابه أو احتوائه وضروري أو مطلوب للمحافظة على التوازن البيئي والذي يقع في نطاق القدرة البيئية على استيعابه أو احتوائه وضروري أو مطلوب للمحافظة على التوازن البيئي.

ب. التلوث الخطير: هو الدرجة التي يتجاوز فيها التلوث "الخط الآمن" ليصبح مشكلة و ليس ظاهرة وقد ظهر هذا النوع نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر، وما تمخض عنها من استخدام الملوثات كالفحم الذي يعتبر من أكثر أنواع الوقود تلويثا للبيئة.

ج. التلوث المدمر: يعتبر أخطر درجات التلوث الذي يصل إلى الحد القاتل أو المدمر للأحياء ويحمله في طياته إنذار للبشرية لكي تعمل و بسرعة على تطويق المشكلة، ومثاله ما حدث لبحيرة "أيري" في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي أعلن العلماء أن لا حياة فيها لأنها تحولت إلى بحيرة ميتة بعد أن هلك كل ما فيها تقريبا من أحياء مائية.

عمليات التلوث

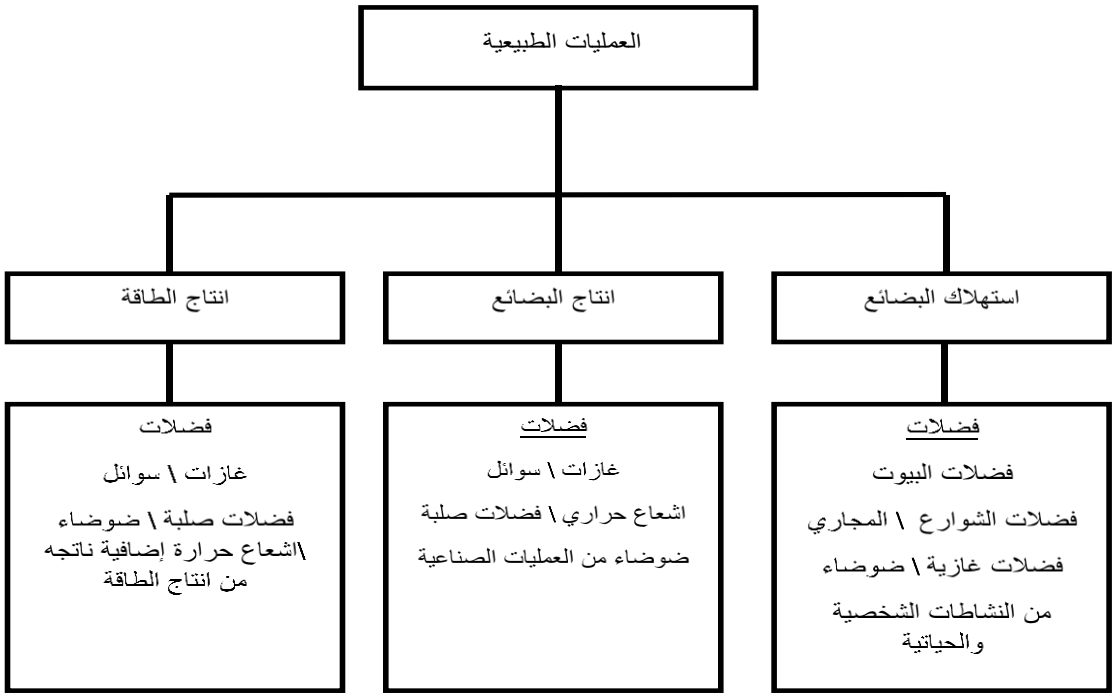

المصدر: أزهار جابر، تلوث الهواء والماء – انواعه ، مصادره ، اثاره ، مجلة جامعة بابل للعلوم الأساسية – المجلد ١٩ – العدد ٢ ، ٢٠١١، ص٤.

المحور الثالث: البيئة في نظام العلاقات الدولية

رغم ان ظاهرة التغيّر البيئي قضية طبيعية تكيّفت معها مختلف الأنظمة الإيكولوجية عبر الزمن، وانتجت العديد من الآثار السلبية الناجمة عنها مثل الاحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض الناجمة عن التسربات

الغازية، وقد لفتت وعوامل حدوثها، فخلصوا إلى وجود عوامل وأسباب، تمثل هذه الظاهرة اهتمام العلماء للتقصي والبحث عن أسباب في عوامل طبيعية وأخرى بشرية[٩].

جاء الاهتمام الدولي بالبيئة والقضايا البيئية بوصفها موضوعا من مواضيع العلاقات الدولية متأخرا نسبيا، فلم تكن هناك إشارة لقضايا البيئة في ميثاق الأمم المتحدة أو في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لقد فرضت القضايا والمشكلات البيئية بمختلف أبعادها الطبيعية والاقتصادية والإنسانية نفسها على اهتمامات الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسات الخارجية في كل دول العالم، وأصبحت مصدر قلق وخطر يداهم مستقبل الحياة الإنسانية في العالم

الا انها بحلول نهاية القرن العشرين قد احتلت القضايا البيئية موقعا متقدما الادراك الدولي أصبحت مكونا رئيسيا من مكونات العلاقات الدولية ، اذ ازداد الوعى بمخاطر مجموعة واسعة من المشكلات البيئية التي أخذت الطابع الأمني غير التقليدي فهي أخطار عابرة للحدود دون استئذان وهى ليست تحت سيطرة متخذي القرارات ولايمكن تداركها بسهولة ولذلك شهد الوعي البيئي العالمي تطور ونموا بسبب [١٠]:

١. التحديات البيئية التي شهدها النظام الدولي وتزايد ظاهرة "التدفق البيئي" التي كانت انعكاسا لظاهرة تدويل القضايا البيئية
٢. طبيعة التعامل مع القضايا البيئية التي أصبحت متصدرة لأجندة الأعمال الدولية برعاية الامم المتحدة وعقد الاتفاقيات والمؤتمرات لإيجاد حلول مشتركة مع توسع الشبكات المناصرة للبيئة من فواعل غير الدولة أسهمت فى إيجاد العديد من قواعد السلوك والمصالح والقيم في إطار إعادة صياغة العلاقات الدولية في بعدها البيئي.
٣. إعادة تعريف مفهوم الأمن وتعديل الإطار المعروف للأمن العالمي في سياق التحولات الجديدة لهذا المفهوم بإدراج الأخطار الجديدة مثل التدهور البيئي والفقر وعدم المساواة مع الاهتمام الأكبر بالأمن البيئي ، إذ يعد تغير المناخ والتدهور البيئي من أهم التهديدات الرئيسية للأمن.

ان مشكلة التلوث وان كانت تبدو للوهلة الأولى انها مشكلة محلية الحدوث ، الا انها تعتبر في نفس الوقت مشكلة عالمية التأثير بالدرجة الأولى ، فالملوثات البيئية سواء كانت هوائية او مائية تحت تاثير عوامل كثيرة لأتعرف حدودا سياسية تتوقف عندها ، اذ تتسم بقدرتها على الحركة المرنة والانتقال الحر من بيئة لاخرى على المدى القريب او البعيد مما يعطي لمشكلة التلوث صفة العالمية ، وبيان ذلك ان الغلاف الجوي متصل ببعضه البعض والمواد الملوثة تنتقل عبر اثيره من منطقة لأخرى ، فالعالم بأجمعه – هوائه ومحيطاته وارضه متصل ببعضه ومتلاصق بذاته والملوثات لاتعرف حدودا دولية تقف عندها ، ومن المعروف ان الهواء يتمتع بحرية الحركة داخل الغلاف الجوي وتؤدي حركة الرياح دورا مهما في نقل الملوثات الهوائية وتوزيعها على نطاق واسع يأخذ صفة العالمية في التلوث[١١].

لذلك تكشف تلك العوامل الدولية للمشكلات البيئية تحولا في موضوع العلاقات الدولية المتعلقة بالتهديدات الناتجة عن العوامل البيئية، اذ ان المشكلات البيئية متداخلة ومتكاملة ويفرض هذا التداخل بأن ينظر إلى هذه

المشكلات بنظرة تكاملية وليس بشكل قضايا منفصلة وهو ما يعطيها صفة العالمية، فما يؤثر في بيئة ما يؤثر في غيرها من البيئات، فالتدهور البيئي في طبقة الأوزون، والمناخ، والتلوث في الهواء والمياه وتزايد الانبعاثات الكربونية وما تحمله كل هذه القضايا من مخاطر يتأثر بها العالم كله سواء كانت دول غنية أو فقيرة، صغيرة أو كبيرة، كذلك تلعب القضايا البيئية دور في تعزيز التوترات والصراعات فيما بين الدول وفي نفس الوقت تتطلب التعاون والتنسيق بينها، ففي القرن الحادي والعشرين تظهر البيئة كقضية رئيسية في العلاقات الدولية، وأن الطريقة التي يدير بها المجتمع الدولي البيئة ستؤثر بال شك في مستقبل البشرية وكوكب الأرض، الأمر الذى يستدعي ضرورة التعاون من جميع الدول دون استثناء للتصدي وحل هذه المشكلات، فالتلوث وإن يبدأ محليا داخل حدود الدولة الواحدة إلا أن آثاره لن تبقى محصورة داخل تلك الحدود، إذ تتجاوزها لتصل إلى الدول المجاورة وحتى البعيدة، فالتلوث لا يعترف بالحدود الوهمية التي أقامها الإنسان(١٢).

لقد مرت نظرية الأمن البيئي بموجتين من التطور النظري الأكاديمي من حيث الأدبيات التي تناولت المفهوم، فكانت الموجة الأولى من تلك الأدبيات ترتكز على مناداة الباحثين بإعادة تعريف مفهوم الأمن نفسه مع إيجاد مناهج متعددة المستويات تشمل الاطار العالمي والإقليمي وليس إطار الدولة فقط ، بينما ركزت الموجة الثانية التي بدأت في منتصف العقد الأول من القرن العشرين على ما إذا كان تغير المناخ مرتبطا بمفهوم "الصراع" وانضم إليه علماء اجتماع يستخدمون بيانات مبتكرة في كيفية تضييق نطاق الأمن على أسئلة بحثية أكثر تعقيدا حول ما هو "العنف وربطه بالقضايا البيئية وانعكاسه على السلم والأمن الدوليين، وفى هذا الإطار، ظهرت مصطلحات التدهور البيئي والأمن ، و"الصراع البيئي، والاستدامة البيئية مما حول القضايا البيئية بجدارة إلى قضايا أمنية أو قضايا ذات بعد أمنى ، وبالتالي أصبحت التغيرات المناخية والبيئية واحدة من أهم التهديدات الأمنية عالميا على مسرح العلاقات الدولية، وهو ما حمل مجلس الأمن ٢٠٠٧ إلى عقد المناظرة الأولى من نوعها حول تأثير التغيرات المناخية في الأمن، وفى إطارها أكد بان كي مون" – سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك أن التغيرات المناخية والبيئية لا تمثل فحسب تهديدات بيئية ذات آثار اجتماعية واقتصادية وإنما تمتد أثارها وتداعياتها إلى حد تهديد السلم والأمن الدوليين، وهو ما يقع في اختصاص مجلس الأمن(١٣).

وتم الربط بين مشكلات البيئة، وظاهرة الصراع الدولي وتبنى أدبيات العلاقات الدولية في تحليل ظاهرة الصراع مقولات نظرية الأمن البيئي وفقا لما انطلق منه "توماس هومر" Thomas Homer اذ افترض أن التهديدات البيئية الناجمة عن تدهور البيئة يمكن أن تؤدى إلى صراعات عنيفة وحادة بين الدول ، وأكد العلاقات الارتباطية الموجبة بين التغيرات البيئية الحادة، وما تفرضه من مشكلات وتحديات ترتبط بمفهوم التدهور البيئي وما يمكن أن تسببه من صراع دولي عنيف، وقد قامت افتراضاته التحليلية على فرضية أساسية، مؤداها أن الضغوط البيئية تتولد نتيجة نقص نوعية وكمية الموارد المتجددة، ومع اقترانها بالنمو السكاني المتزايد، والتوزيع غير العادل.

وبذلك مع زيادة الاهتمام بالبيئية نتيجة العديد من المشاكل التي واجهتها مثل التلوث، وانبعاثات الغازات، والاستخدام الكثيف للموارد، أصبحت المشكلات البيئية تعد إحدى القضايا الرئيسية ،التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد ،أو من حيث ضمان بيئة سليمة للبشرية ،وهو ما يبين أهمية

الارتباط بين البيئة والأمن العالمي ،حيث أن الضغط البشري على البيئة، يشكل اليوم أحد أهم القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدول والأمن العالمي.

المحور الرابع: الجهود والمؤتمرات الدولية لمكافحة التلوث

شكلت ظاهرة التلوث البيئي واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي توليها جميع دول العالم اهتماماً متزايداً خصوصاً منذ النصف الثاني من القرن العشرين وعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من أجل إيجاد حلول لها في إطار عالمي ، ذلك ان التلوث البيئي ومشاكله وصلت في العصر الراهن إلى مستويات من الخطورة اخذت فيه تهدد العلاقات بين الدول وتخل بالأمن والسلم الدوليين.

لقد تطور الحكم البيئي العالمي وكانت منظمات الأمم المتحدة هي السباقة في حفظ الطبيعة والمحافظة على الموارد الطبيعية وإدارة التلوث ، وقد شهدت سنة (١٩٧٢) عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في ستوكهولم (السويد)، وقد نتج عنه إعلان خطة عمل وهيئة جديدة في إطار الأمم المتحدة وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى هذا الأساس أصبح مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية نقطة البداية لعدد كبير من المبادرات على المستوى العالمي، مثل الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، التي وصلت إلى المئات في وقتنا الحاضر، وكذلك فإن العديد من المنظمات والمنتديات الدولية مثل مجموعة ٧+١، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي... الخ، قد وضعت قضايا البيئة على جدول أعمالها منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين[١٤].

لذلك ساهم المجتمع الدولي في ايجاد مجموعة من المبادئ العامة للقانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ، من أجل تحقيق أهدافها وعلى رأسها حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التعاون الدولي في المجالات والأنشطة كافة لاسيما التي تهم المجتمع الدولي ومن بينها الحفاظ على البيئة، وهذا كله في إطار احترام النظام العام الدولي المبني على مجموعة القواعد الدولية العامة العالمية التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، رغم ان الاهتمام بالبيئة والدفاع عنها، بدأ منذ قرون منذ بدا عصر التصنيع وخلال القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية، أدى تطور السلاح النووي واستخدامه الفعلي في هيروشيما ، إلى ظهور مخاوف مرتبطة بتهديدات أمنية جديدة، كخطر الإشعاع وتلوث المياه ومشكل النفايات النووية، فضلا عن التدهور البيئي المصاحب للتقدم الصناعي والتكنولوجي والاستغلال المفرط للموارد، التي أدت إلى لزيادة الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية والأمنية بعد وقوع [١٥].

منذ سبعينيات القرن العشرين، استشعرت الدول التهديدات المتنامية للنظام البيئي واثر ذلك على العلاقات الدولية، وبدات سلسلة عقد المؤتمرات واتفاقيات دولية حول اليات استغلال الثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة، غير أن هذه الجهود ظلت نسبية في ظل تنامي النشاطات البشرية الاقتصادية والتطور الصناعي والتكنولوجي التي أثرت على البيئة فكان مؤتمر ستوكهولم حول الإنسان والبيئة عام ١٩٧٢م أول خطوة دولية

لمواجهة الأخطار البيئية ، وتمت فيه الدعوة للعمل على توحيد الجهود بين الحكومات لإيجاد حلول للمشكلات البيئية، ومنذ نهاية الحرب الباردة في التسعينيات اخذ الاهتمام بقضايا البيئة يتنامى مع بروز مفهوم الأمن البيئي لاسيما أثناء مؤتمر(ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢م، والذي تم فيه الربط بين دراسات الباحثين والعلماء حول أوضاع الكرة الأرضية وأمنها البيئي وسياسات الحكومات المختلفة لمواجهة التهديدات البيئية ، والتوصيات على توسيع المؤسسات الدولية من أجل التعاون، وتوفير الآليات القانونية من أجل الحماية البيئية والتنمية المستدامة، كما تم المطالبة بقدرة متزايدة لتقييم مخاطر الضرر غير العكوس للأنظمة الطبيعية والبالغة عنها، وكذلك تهديدات بقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته. [١٦].

ويمكن ايجاز اهم تلك المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الموجهة للسيطرة على تهديدات البيئة في مجال العلاقات الدولية وكما يلي :

اولا. المؤتمرات الدولية[١٧]

١. مؤتمر قمة الأرض الذي عقدته الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام ١٩٧٢م ، والذ عد أول محاولة من المجتمع الدولي لمعالجة العلاقة بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي وهدف هذا المؤتمر إلى تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم لحفظ البيئة البشرية وتنميتها، وكذلك بحث الطرق لتشجيع الدول والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة، وقد وضع المؤتمر قضية حماية الأمن البيئي على جدول الأعمال العالمية، من خلال إعلان المبادئ التي كانت أساساً لقانون البيئة في السبعينيات والثمانينيات.
٢. تقرير لجنة (Brundtland) وزيرة البيئة النرويجية عام ١٩٨٧م حول الأمن البيئي كان في فترة ما بعد الحرب الباردة خلال بروز مفهوم الأمن البيئي وظهور العديد من التهديدات الأمنية جديدة فخرج تقريره ليؤكد العلاقة بين السلام والأمن البيئي والتنمية المستدامة.
٣. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريودي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢م وكان الأكبر والأوسع بحضور ٣٠ ألف من ممثلي (١٧٨) دولة اجتمعوا من أجل وضع سياسات للتنمية والقضاء على الفقر وبالرغم من ذلك لم يحقق هذا المؤتمر التوقعات المرجوة وفشل في علاج كثير من القضايا البيئة الهامة .
٤. المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة بجوهانسبورج بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢م تم فيه العزم على حماية الأرض، وتحقيق رفاهية الشعوب من خلال الالتزام بتحويل السياسات المتفق عليها إلى أعمال ملموسة.
٥. مؤتمر بالي حول التغير المناخي في إندونيسيا عام ٢٠٠٧م والذي هدف الى تكيف الدول النامية والفقيرة مع التغيرات المناخية، والتركيز على مواجهة مشكل التغير المناخي، والتعاون الدولي في هذا المجال
٦. مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية بكوبنهاجن في الدانمارك في عام ٢٠٠٩م بمشاركة (١١٠) من زعماء الدول والحكومات، والمؤتمر جاء مكمل لاتفاقية كيوتو من أجل حماية جديدة للبيئة من التغيرات المناخية و تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة .

٧. مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠١٠ في كانكون / المكسيك، وسمي المؤتمر رسميًا باسم الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف (١٦/COP) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، وقد توصل المشاركون الى عدة قرارات منها: تخفيف الانبعاثات وفرض المساءلة الخاصة بها، وتعزيز سوق الطاقة المتجددة عالمياً.

٨. مؤتمر دربيان / جنوب إفريقيا حول التغيرات المناخية في عام ٢٠١١م، وترجع فكرة عقد المؤتمر في أفريقيا لكونها من أكثر القارات تضررا من تداعيات تغير المناخ وهدف المؤتمر إلى تمديد بروتوكول كيوتو (٢٠١٢-٢٠١٥م)، والضغط على الدول الكبرى للتوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة لحماية البيئة.

٩. مؤتمر القمة المعني بالمناخ بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في عام ٢٠١٤م والذ تم فيه إعلان العديد من المبادرات والالتزامات مثل حماية الغابات واقتراح حلف عالمي من أجل الزراعة الذكية للتكيف مع تغير المناخ.

١٠. مؤتمر (باريس) حول المناخ في عام ٢٠١٥م بعد سلسلة من ارتفاع حرارة الأرض بدرجتين مقارنة مع ما كانت عليه قبل قيام الثورة الصناعية وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء التي شهدتها المؤتمرات الدولية السابقة.

ثانيا. الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية

فضلاً عن المؤتمرات الدولية التي عقدت كان يلازمها مجموعة اتفاقيات وبروتوكولات دولية عقدت حول البيئة بهدف السيطرة على تحديات وتهديدات البيئة في مجال العلاقات الدولية ومنها[١٨]:

١. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي صادقت عليها ١٦٥ طرفاً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، والتزمت بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحتباس الحراري العالمي، وقد اتفق عليها في ٩ أيار ١٩٩٢ ، ودخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤.

٢. الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي التي جاءت نتيجة اجتماعات في عام ١٩٩٠م ، ووقعت عليها (١٥٥) دولة، وتتضمن مجموعة مكثفة من الأهداف منها حماية الكائنات الحية من الزوال، ووضع إجراءات صارمة على التقنيات الحيوية والاستعمالات الجينية ، وتقديم تقارير دورية من طرف الدول ٢٧. إلا أن الاتفاقية تعرضت لعدة انتقادات حيث تفتقد لقوة القانون الإلزامية، كما أنها لم تميز بين الأنظمة البيولوجية (البحرية والبرية).

٣. بروتوكول كيوتو/ اليابان في عام ١٩٩٧م، والذي يعد من أهم الوسائل القانونية على المستوى الدولي لمواجهة التغيرات المناخية ، اذ التزمت من خلاله الدول الصناعية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة بحدود عام ٢٠١٢م بمعدل لا يقل عن (٥%) مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠م ، وصادقت (١٧٤) دولة على البروتوكول.

الخاتمة

أصبحت التغيرات التي طرأت على مناخ الكرة الأرضية بسبب عوامل طبيعية وبشرية مصدراً لاختلال التوازن البيئي أدى الى احدى اهم القضايا خطورة على صحة الانسان ومحيطه البيئي وهو ما اصطلح عليه بالتلوث البيئي الذي شمل مفاصل بيئية متعددة وكان أهمها الهواء والماء والتربة ، وهو ما تداعت له البشرية جمعاء من اجل وقف تفاقمه والحيلولة دون وصوله الى مراحل تهدد معه مستقبل وجود الانسان على سطح الكرة الأرضية.

وقد جاء اهتمام العالم من خلال عقد المؤتمرات التي تخللتها مفاوضات مناخية دولية، منذ مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م بهدف السيطرة على تصاعد الاحتباس العالمي الذي ارتفعت معدلاته، ولا تزال ترتفع ارتفاعًا غير مسبوق، بوتيرة تمثل تهديدا خطيرا ومباشرا للبشرية جمعاء.

الهوامش

(١) حارث حازم أيوب، فراس عباس فاضل البياتي، التلوث البيئي معوقاً للتنمية ومهدداً للسكان، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ٢ العدد٣ ، ٢٠١٠، ص٢٤٦.

(٢) ايمان احمد علام، آليات الحماية الدولية للبيئة من الأخطار والجوائح، العدد السابع والثلاثون لسنة ٢٠٢٢م – الجزء٢، ص٥١٨.

(٣) أحلام الزعبي، المشكلات البيئية ، مقال منشور على موقع العربي في شبكة الانترنيت ، //http arabi3e. Com.

(٤) وليد خليف جبارة الطائي ، التلوث البيئي والاقتصاد الأخضر، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية – قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠١٢ ، ص٢.

(٥) حسام عبيس عودة ، المسؤولية المدنية ، عن اضرار التلوث البيئي لشركات تكرير النفط والغاز الطبيعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون – جامعة القادسية ، ٢٠١٧ ، ص٢١.

(٦) أحمد خضير حسين، معضلة التلوث البيئي .. المسببات وخيارات المواجهة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٤، ص ٤.

(٧) بوزغاية باية، تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة متنوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٨ ،ص٤٠.

(٨) ازهار جابر، تلوث الهواء والماء – انواعه ، مصادره ، اثاره ، مجلة جامعة بابل للعلوم الأساسية – المجلد ١٩ – العدد ٢ ، ٢٠١١، ص٢.

(٩) دلال بحري، سميرة سليمان، الأمننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد ٣ ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٣.

(١٠) سوزي رشاد، انعكاسات توازن القوى الدولي على قضايا المناخ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد ٥٣ العدد ٢١٣ – يوليو ٢٠١٨ ، ص ١٢.

(١١) وليد خليف جبارة الطائي ، التلوث البيئي والاقتصاد الأخضر، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية – قسم السياسات الاقتصادية، ٢٠١٢، ص١٠.

(١٢) فاكر البشير أحمد أبو القاسم ، القضايا البيئية وتأثريها على العلاقات الدولية يف عامل ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١– ٢٠٢٠، بحث منشور على الانترنيت على الرابط: https://esalexu.journals.ekb.eg/article_251496.

(١٣) سوزي رشاد، انعكاسات توازن القوى الدولي على قضايا المناخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(١٤) مراد بن سعيد ، دور البيروقراطيات الدولية في الحكم البيئي العالمي، مجلة المنارة، المجلد ١٩، العدد ٤، ٢٠١٣، ص١٩٠.

(١٥) نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ، المجلد ٤ ، ٢٠٠٨ ،ص ٢.

(١٦) حسن عوض، محمود طه المرسى، البيئة ومشكلات التلوث، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٧ ص ٩.

(١٧) موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء إتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥ ، دراسة ماجستير في القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط / كلية الحقوق ، ص١٢.

(١٨) ينظر: الحسين شكراني ، خالد القضاوي، المفاوضات المناخية العالمية: تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق، مجلة سياسات عربية – العدد ٢١ – تموز ، ٢٠١٦ ، ص٤٤، كذلك ايمان احمد علام، آليات الحماية الدولية للبيئة من الأخطار والجوائح، مصدر سبق ذكره ص٥٥٩.

المراجع والمصادر

١. الحسين شكراني وخالد القضاوي، المفاوضات المناخية العالمية: تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق، مجلة سياسات عربية – العدد ٢١ – تموز ، ٢٠١٦.
٢. أحمد خضير حسين، معضلة التلوث البيئي .. المسببات وخيارات المواجهة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠١٤.
٣. اولرتيش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثا عن الامان المفقود، ترجمة علا عادل واخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.
٤. ازهار جابر ، تلوث الهواء والماء أنواعه ، مصادره، أثاره ، مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية– المجلد ١٩ – العدد٢– ٢٠١١.
٥. حسن عوض، محمود طه المرسى، البيئة ومشكلات التلوث، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٧ .

٦. خالد مصطفى قاسم ، ادارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المستدامة، الدار الجامعية ط٢، الإسكندرية، ٢٠١٢.
٧. دانيال دي بيرلمتر ،روبرت روتستاين ، تحدي تغير المناخ ، ترجمة احمد شكل ، مؤسسة هنداوي للتعليم والنشر والثقافة ، مصر ، ٢٠١٥.